

حصار 2018.. أحداث بسياقات مختلفة



وزراء ورؤساء مجالس دستورية جدد.. إعفاء بوسعيد.. حذف «كتابة الماء».. خلافات الأغلبية وأمناء يخلفون أنفسهم

■ أحداث سياسية كثيرة شهدها المغرب خلال سنة 2018، لعل من أبرزها، تعيين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خمسة أعضاء جدد بحكومة سعد الدين العثماني، وإعفاء محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، وتعيين بنشعبون خلفا به، إضافة إلى حذف كتابة الدولة المكلفة بالماء. واتسمت السنة المنتهية أيضا، بتعيين جلالة الملك كلا من رئيس مجلس المنافسة، ورئيس اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والندوب

الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. وطففت خلال هذه السنة خلافات بين بعض مكونات الأغلبية الحكومية، والتي بلغت حد تبادل الاتهامات والترشق ببلاغات وصفت بـ«النارية»، كما شهد العام الذي ودعناه حدثا سياسيا، تمثل في انتخاب رئيس مجلس المستشارين لما تبقى من الولاية التشريعية الحالية، وتنظيم عدد من الأحزاب السياسية لمؤتمراتها الوطنية.

أحداث سياسية كثيرة شهدتها المغرب خلال سنة 2018، لعل من أبرزها، تعيين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، خمسة أعضاء جدد بحكومة سعد الدين العثماني، وإعفاء محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، وتعيين بنشعبون خلفا به، إضافة إلى حذف كتابة الدولة المكلفة بالماء. واتسمت السنة المنتهية أيضا، بتعيين جلالته الملك كلا من رئيس مجلس المنافسة، ورئيس اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوب

الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. وطفدت خلال هذه السنة خلافات بين بعض مكونات الأغلبية الحكومية، والتي بلغت حد تبادل الاتهامات والتراشق ببلاغات وصفته بـ«النارية»، كما شهد العام الذي ودعناه حدثا سياسيا، تمثل في انتخاب رئيس مجلس المستشارين لما تبقى من الولاية التشريعية الحالية، وتنظيم عدد من الأحزاب السياسية لمؤتمراتها الوطنية.

• الرباط- عبد الحق العضيبي

وزراء جدد.. إعفاء بوسعيد .. وحذف «كتابة الماء»

ثلاثة أشهر بعد الإغفاء الملكي، لأربعة أعضاء من الحكومة، على خلفية الاختلالات التي شابته تنزيل مشروع «الحسمة.. منارة المتوسط»، عين جاذلة الملك في الـ(22 من يناير 2018)، 5 وزراء جدد، وذلك طبقا لإحكام الفصل 47 من الدستور، ضمنهم ثلاثة وزراء ونائب دولة، ملء المناصب الوزارية الشاغرة، للوزراء الذين سبق إغفاؤهم من مهامهم، بالإضافة إلى وزير منتدب جديد مكلف بـ«التعاون الإفريقي». وطبقا لإحكام الفصل 47 من الدستور، عين جلالته عبد الأحد الفاسي الفهري، عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، وزيرا لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، خلفا لنيل بنعبد الله، وآنس الدكالي، عضو المكتب السياسي للحزب نفسه، وزيرا للصحة، خلفا للمصين الوردوي.

كما عين جلالته الملك، كلا من سعيد أمزازي عن حزب الحركة الشعبية، وهو رئيس سابق لجامعة محمد الخامس، ليشغل منصب وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مكان محمد حصاد، ومحمد الغراس، المنتمي للحزب ذاته، كاتبا للدولة في التكوين المهني، معوضا بذلك العربي بن الشيخ.

وبخصوص إحداث وزارة منتدبة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مكلفة بـ«الشؤون الإفريقية»، والتي جاءت لتكرس توجه المغرب نحو عمقه الإفريقي، والتي سبق أن أعلن عنها جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلسي البرلمان، خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة في 13 أكتوبر 2017، فقد استقر تعيين جلالته على محسن الجزولي، ليشغل منصب وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، مكلفا بالتعاون الإفريقي.

ويظهر من خلال التعيين الملكي للوزراء الجدد، احتفاظ حزب التقدم والاشتراكية على حقيقتي الصحة وإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والأمر ذاته بالنسبة لحزب الحركة الشعبية الذي حافظ على وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وكتابة الدولة في التكوين المهني.

وفي الفاتح من غشت 2018، قرر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بعد استشارة رئيس الحكومة، إعفاء محمد بوسعيد من مهامه كوزير للاقتصاد والمالية، وهو القرار الملكي الذي يأتي «في إطار تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي يحرص جلالته الملك أن يطبق على جميع المسؤولين مهما بلغت درجاتهم، وكيف ما كانت انتماءاتهم»، حسب ما كشفه بلاغ للديوان الملكي.

وفي الـ20 من الشهر ذاته، تفضل جلالته الملك بالموافقة على اقتراح رئيس الحكومة، بحذف كتابة الدولة المكلفة بالماء لدى وزارة التجهيز والنقل واللوجيستك والماء، ونقل وإدماج جميع صلاحيات كتابة الدولة المكلفة بالماء ضمن هيكل وأختصاصات الوزارة مع العمل على مراجعة هيكلتها التنظيمية.

بلاغ للديوان الملكي، أوضح حينها، أن هذا القرار، يهدف «إلى تحسين حكامه الأوراش والمشاريع المتعلقة بالماء، والرفع من نجاعتها وفعاليتها، وتعزيز التناقص والتكامل بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية بالماء التابعة لجهة الوزارة، بما يتسجم مع العناية الخاصة التي يوليها جلالته الملك لهذا القطاع».

وخلال اليوم نفسه، والذي تزامن مع احتفالات المغرب بذكرى ثورة الملك والشعب، استقبل، جلالة الملك، بالقصر الملكي بالرباط، محمد بنشعبون وعينه جلالته وزيرا للاقتصاد والمالية، وذلك «طبقا لإحكام الفصل 47 من الدستور».



مجالس دستورية برؤساء جدد.. وامرأتان تقودان «الهاكا» و«CNDH»

ومن بين الأحداث البارزة التي ميزت السنة المنصرمة، تعيين جلالته الملك كلا من رئيس مجلس المنافسة، ورئيس اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، عين جلالته الملك، يوم 17 نونبر الماضي، عمر الشغروشني، رئيسا جديدا للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وهي اللجنة التي أحدثت بموجب القانون رقم 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وفي اليوم نفسه، عين جلالته، ادريس الكراوي، رئيسا لمجلس المنافسة، كما عين جلالته أيضا، محمد أبو العزیز في منصب الكاتب العام للمجلس ذاته، وهو المجلس الذي اعتبره الفصل 166 من الدستور «هيئة مستقلة»، من مهامها «ضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافسة لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار».

أسابيع قليلة بعد التعيين الملكي لرئيس هذه المؤسسة الدستورية، أصدر سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، المرسوم المتعلق بتعيين باقي أعضائها الـ12، ليستكمل بذلك المجلس تشكيلته، المتكونة إضافة إلى رئيسه الذي يعين بظهير، من عضوين من القضاة نائبين للرئيس، يعينان بمرسوم باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فيما يعين العشرة الباقون هم أيضا بمرسوم، باقتراح من السلطة الحكومية المختصة، ويتعلق الأمر بـ«أربعة أعضاء يختارون بالنظر إلى كفاءتهم في الميدان الاقتصادي أو المنافسة، أحدهم نائب للرئيس، وعضوان يختاران بالنظر إلى كفاءتهما في المجال القانوني، أحدهما نائب للرئيس، وثلاثة أعضاء يزاولون أو سبق لهم أن زاولوا نشاطهم في قطاعات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات، وعضو واحد يختار بالنظر إلى كفاءته في ميدان حماية المستهلك».

وهكذا، وفيما يخص العضوان من القضاة، تم «تعيين كل من عبد الغني أسنينة، وجهان بنبوسف»، بصفتهم نائبين للرئيس. أما بالنسبة للأعضاء الأربعة من ذوي



الاختصاص في الميدان الاقتصادي أو المنافسة، فقد «تم تعيين عبد اللطيف المقدم نائبا للرئيس، فيما جرى تعيين كل من بن يوسف الصابوني، وعبد العزيز الطالبي، وعبد الخالق التهامي، أعضاء في المجلس». وبحسب مرسوم رئيس الحكومة، المنور بالجريدة الرسمية بتاريخ 13 دجنبر 2018، فقد «تم تعيين كل من حسن أبو عبد المجيد، نائبا للرئيس، وعبد اللطيف الحاتمي كعضوين من ذوي الاختصاص القانوني»، فيما تم تعيين «ثلاثة أعضاء يزاولون أو سبق لهم أن زاولوا نشاطهم في قطاع الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات»، ويتعلق الأمر بـ«رشيد بعللي وسلوى فرقرى بلقرين والعبد محسوسي»، علاوة على «تعيين بوعزة الخراطي، بصفتها عضوا من ذوي الاختصاص في ميدان حماية المستهلك».

مؤسسة دستورية أخرى، لا تقل أهمية عن مجلس المنافسة، عرفت بدورها تغييرات همت تركيبتها، ويتعلق الأمر بـ«الهيئة العليا للمجلس الأعلى للاتصال السمعي - البصري»، المعروفة اختصارا بـ«الهاكا»، حيث عين جلالته الملك يوم الإثنين 03 دجنبر 2018، لطيفة أخرباش، رئيسة لهذه المؤسسة الدستورية، خلفا لأمينة المريني الوهبي، كما عين الملك بنعيسى عسلون مديرا عاما للاتصال السمعي - البصري، خلفا لجمال الدين التاجي.

وعين الملك أيضا، كلا من نرجس الرغاي، وجعفر الكنسوسي، وعلي البقالي، وعبد القادر الشاوي، أعضاء جندا بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي - البصري، فيما عين رئيس الحكومة فاطمة بارودي وخليل العلمي الإدريسي،



التجمع الوطني للأحرار، ووزير الشباب والرياضة، ضد حزب العدالة والتنمية، والتي اتهم من خلالها هذا الأخير بـ«السعي لتخريب البلاد»، وهو ما أثار غضب قيادة «البيجيدي»، التي وصفت تصريحاته بـ«السافرة». فبعد أشواط من الخلافات والأجواء المتوترة، تمكنت «هيئة رئاسة الأغلبية الحكومية»، خلال اجتماعها الذي عقدته في بداية شهر أكتوبر 2018، من طي صفحة الخلاف بين حزبي «المصباح» و«الحمامة»، وإنهاء التراشق الكلامي والهجمات الحادة، وتبادل الاتهامات بين قيادات الحزبين الحلفين.

بنشماش على رأس الغرفة الثانية.. وقادة أحزاب يخلفون أنفسهم

كما شهد العام الذي ودعناه أحداثا سياسية عديدة، بسياقات مختلفة، من بينها انتخاب حكيم بنشماش من جديد على رأس مجلس المستشارين لما تبقى من الولاية التشريعية الحالية.

فبعد إجماع الأغلبية عن تقديم مرشح مشترك، وانسحاب حزب الاستقلال من التنافس، ساعات قبيل جلسة الانتخاب، التي عقدت يوم 15 أكتوبر المنصرم، تمكن بنشماش من الظفر بمنصب رئيس مجلس المستشارين، حيث حصل على 63 صوتا، من مجموع 91 من الأصوات معبر عنها، مقابل 19 صوتا لمنافسه نبيل شيخي، عضو فريق العدالة والتنمية، ليستمر بذلك بنشماش على رأس الغرفة الثانية لما تبقى من النصف الثاني من الولاية التشريعية الحالية، المقرر انتهائها في 2021.

وشهدت سنة 2018، تنظيم أحزاب سياسية لمؤتمراتها ومجالسها الوطنية، ويتعلق الأمر أساسا بالتقدم والاشتراكية، والأصالة والمعاصرة، والحركة الشعبية. وعرف مؤتمر «الكتاب»، الذي نظم في ماي 2018، إعادة انتخاب محمد نبيل بنعبد الله، أمينا عاما لحزب التقدم والاشتراكية، فيما أشر المجلس الوطني للأصالة والمعاصرة، على استقالة إلياس العماري، ومنح قيادة «الترانكتور» لحكيم بنشماش، وهو المجلس الذي انعقد خلال الشهر ذاته من السنة نفسها.

كما شهدت سنة 2018، تنظيم حزب الحركة الشعبية، مؤتمره الوطني الثالث عشر، في شننبر الفائت، وهو المؤتمر الذي أعاد انتخاب امحمد العنصر أمينا عاما للحزب، لولاية جديدة تمتد لأربع سنوات، وهو الذي تربع على كرسي أمانتها العامة ما يزيد عن 32 سنة، أي ثلثي ولايات متتالية.

الأغلبية.. خلافات كادت تعصف بانسجامها

وخلال السنة المنصرمة، تفاقمت حدة الأزمات بين أحزاب الأغلبية المكونة للحكومة، وخاصة بين حزب العدالة والتنمية، الذي يقود الحكومة، والتجمع الوطني للأحرار، وذلك بعد توالي الخلافات بينهما، ودخولها في حرب الكلام والبلاغات النارية، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها رشيد الطالبي العلمي، عضو المكتب السياسي لحزب